October 2012

A

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة التاسعة والثلاثون

روما، إيطاليا، 15–20 أكتوبر/تشرين الأول 2012

بيان البروفيسور M.S SWAMINATHAN رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

السيد الرئيس

أعضاء مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي

أصحاب السعادة،

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، الدكتور جوزيه غرازيانو دا سيلفا

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور David Nabarro

السيدة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، الدكتورة Ertharin Cousin

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الدكتور Kanayo Nwanze

أعضاء المجموعة الاستشارية،

معالي الوزراء،

المندوبون والمراقبون الموقرون،

حضرات السيدات والسادة

من دواعي سروري وشرفي أن أكون بينكم هنا لتناول الكلمة أمام هذا التجمع الفريد من واضعي السياسات والقادة السياسيين الملتزمين بقضية استئصال شأفة الجوع من هذا العالم. ففي العام الماضي، كرئيس للجنة التوجيهية

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء)، عرضت التقريرين الأولين اللذين أعددناهما عن موضوعي:

(1) حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة
(2) تقلب الأسعار والأمن الغذائي

ونيابة عن اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء، إضافة إلى رؤساء وأعضاء فرقنا المعنية بإجراء الدراسات والحشد العالمي للمشاركين في مشاوراتنا الإلكترونية، أود أن أعرب عن خالص امتناني للجنة الأمن الغذائي العالمي للعناية الشديدة التي تم إيلاؤها لتوصياتنا وللإجراءات التي اتخذت لاحقا. فهذه القضايا لا زالت مهمة اليوم ومن ثم لابد من توخي الحذر بشكل دائم من أجل ضمان عدم تفاقم الجوع من جراء تقلب الأسعار، وعدم اقتصار استخدام الأراضي الزراعية الأولية على الزراعة، وتمتع أصحاب الحيازات الصغيرة بإمكانية وصول آمن إلى أراضيهم.

وخلال السنة الثانية من عملنا، تمكّنا، وفقا لرغبتكم، من إعداد التقريرين التاليين:

(1) الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي
(2) تغير المناخ والأمن الغذائي

فأنتم من كلفتم بإعداد هذين التقريرين، لذلك فأنا كلي ثقة من أنهما سيحظيان بما يكفي من الاهتمام وستتخذ بشأنهما الإجراءات المناسبة. وأنتم تدركون أن فريق الخبراء اعتمد عملية شفافة وشاملة للغاية في إعداد التقريرين. وغالبا ما شددتُ على أن **عملية** إعداد تقرير لأغراض دراسة حكومية دولية واتخاذ إجراءات هي على نفس القدر من الأهمية **كالمنتج نفسه**. ومن هذا المنطلق، قمنا بتوثيق كل إجراءاتنا الداخلية وهذه الوثيقة متاحة على الموقع الإلكتروني لفريق الخبراء.

وقد كان من المقرر أن تنتهي ولاية اللجنة التوجيهية الحالية مع انتهاء هذا الاجتماع؛ إلا أن أعضاءنا اتفقوا على طلب مكتب اللجنة مواصلة العمل حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول القادم من أجل إكمال التقريرين الجديدين اللذين كَلَّفتم بإعدادهما. وستمهد هذه الفترة أيضا الطريق لعملية انتقال منظمة استنادا إلى مبدأ الاستمرارية والتغيير في العضوية. ويتعلق تقريرا عام 2013 بالوقود الحيوي والأمن الغذائي، واستثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي. وسيصدر التقرير المتعلق باستثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة، الذي سيعرض السنة المقبلة، في وقته المناسب نظرا إلى أن **الأمم المتحدة قد حددت سنة 2014 "السنة الدولية للزراعة الأسرية"**.

ويسود قلق سياسي متزايد بشأن استحكام الجوع. فقد تزايد هذه السنة تقلب أسعار الحبوب الأساسية من جراء موجات جفاف واسعة النطاق شهدتها الولايات المتحدة وبعض الأنحاء الأخرى من العالم بما في ذلك بلدي الهند.

لذلك أولت اللجنة التوجيهية والفرق المعنية بالدراسات التابعة لنا اهتماما كبيرا بالأساليب الكفيلة بالتقليل من الآثار السلبية للأحوال الجوية السيئة على إنتاج المحاصيل. وإننا سنناقش هذين التقريرين اليوم.

وإنه لا يمكننا، باعتبارنا علماء، أن نسمح للحدود المؤسسية أو لخبراتنا الفنية الفردية بالحد من نطاق تحليلنا وصرامته. فثمة تقارير عديدة تتناول مسألة تغير المناخ وآثاره المحتملة على الأمن الغذائي. وقد درسنا التقارير المتاحة ونظرنا في المشاكل المطروحة بطريقة شاملة. فعلى سبيل المثال، في مجال تغير المناخ، نشعر بالقلق حيال الآثار الناجمة عن ارتفاع متوسط درجات الحرارة، وتزايد تواتر الظواهر الجوية السيئة من قبيل الجفاف والفيضانات، وذوبان الأنهار الجليدية، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة تواتر حدوث العواصف الساحلية وموجات التسونامي. وحاولنا، في جميع هذه الحالات، لفت الانتباه إلى الإجراءات القابلة للتنفيذ في مجالي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. والعديد من الخطوات التي نوصي باتخاذها لتحقيق الاستقرار في إنتاج الأغذية والحد من تقلب الأسعار هي خطوات مرغوب فيها، سواء أكان أو لم يكن هناك تغير للمناخ. ففي المزارع الصغيرة، سيكون من المستصوب إنشاء بركة لتجميع مياه الأمطار بالإضافة إلى محطة للغاز الحيوي. وعلاوة على ذلك، يمكن غرس القليل من الأشجار المخصبة مثل *Faidherbia albida*، حتى يتسنى تعزيز عافية التربة وإنشاء بنوك للكربون في التربة على السواء. وقد أشير إلى أن زيادة تكديس الكربون في التربة بواحد طن/ هكتار/ سنة في منطقة الجذور يمكن أن يزيد إنتاج الأغذية بقرابة 30 إلى 50 مليون طن. وبعبارة أخرى، رسالتنا هي أنه ينبغي لنا تحويل كارثة تغير المناخ إلى فرصة للنهوض في مزارعنا بثورة خضراء تتسم بزيادة الإنتاجية بشكل دائم دون ما يرتبط بذلك من أضرار بيئية.

ونظرا إلى أن حوالي ثلث السكان يعيشون بالقرب من السواحل، فإنه سيتعين إجراء بحوث واتخاذ إجراءات بشكل استباقي لحماية المجتمعات الساحلية من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة. وينبغي لخطة العمل الاستباقية الهادفة إلى ضمان الأمن الإيكولوجي للمناطق الساحلية وأمن سبل العيش أن تتضمن ما يلي: (1) إقامة دروع من المنغروف ودروع بيولوجية من غير المنغروف على طول السواحل البحرية؛ (2) تربية أرز وأصناف أخرى من المحاصيل لها القدرة على مقاومة الملوحة؛ (3) تطوير نظم زراعية حرجية ونظم لتربية الأحياء المائية الساحلية لإدارة الأراضي والمياه؛ (4) صون النباتات الملحية واستخدامها.

كما يتعين إجراء بحوث عن الاستزراع في مياه البحر الذي ينطوي على نشر المزارع الزراعية المائية. وستساعد زراعة نباتات ملحية ذات قيمة اقتصادية وتربية أنواع أسماك لها قدرة على مقاومة الملوحة في تعزيز الأمن الغذائي وأمن سبل عيش المجتمعات الساحلية. **ولذلك نوصي بإطلاق حركة لاستزراع مياه البحر تصمم بالاستناد إلى أسس علمية على طول المناطق الساحلية والجزر الصغيرة لما فيه ازدهار المناطق الساحلية**. فنسبة 97 في المائة من الموارد المائية في العالم هي مياه بحرية.

وحرصا على تيسير إجراء دراسة مفصلة للمقترحات القابلة للتنفيذ، أصدرنا التقريرين قبل شهر في 12 سبتمبر/أيلول في روما. وإني ممتن للدكتور Stephen Devereux وللدكتور Jerry Nelson، رئيسا الفريقين

المعنيين بالدراسات للوقت الذي يكرسانه للانضمام إلينا هنا اليوم. وسيكونا رهن الإشارة لمناقشة هذا الموضوع بعد ظهيرة هذا اليوم. وفي مجال الحماية الاجتماعية، أوصينا بإمكانية اعتماد مفهوم *"الحد الأدنى للأمن الغذائي"* لدى صياغة سياسات الأمن الغذائي الوطنية، نظرا إلى أن هذا المفهوم سيساعد على تعزيز التقارب والتآزر بين جميع العوامل الغذائية وغير الغذائية التي ينطوي عليها توافر الأغذية والحصول عليها واسخدامها.

وفي الوقت ذاته، وتزامنا مع انعقاد دورة لجنة الأمن الغذائي، ينعقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي العالمية في حيدر أباد، الهند. وتهتم الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف كثيرا بقضية التنوع البيولوجي والأمن الغذائي. وإحدى التوصيات التي تقدمنا بها تتمثل في توسيع سلة الأغذية بهدف إدراج المحاصيل التي تختفي والحكمة التي تندثر. ففي الماضي، كان الأمن الغذئي والصحي يستندان إلى مئات المحاصيل، ولكن وبشكل تدريجي بدأت خمسة أو ستة محاصيل تهيمن على سوق الأغذية. فأنواع الدخن التي تنتمي إلى *Panicum* و*Pennisetum* و*Paspalum* و*Setaria* وأنواع أخرى هي مغذية وقادرة على التكيف مع المناخ. ولذلك، سيكون من المناسب الإشارة إليها **باعتبارها من الحبوب المغذية القادرة على التكيف مع المناخ**، بدلا من أنها من **الحبوب الخشنة**.

كما أوصينا بنشر تقرير سنوي "**رصد الحماية الاجتماعية**" سيجمع الخبرات المتعلقة بفعالية وأثر مختلف تدابير الحماية الاجتماعية من مختلف أنحاء العالم. فالمنشور الخاص بالقضاء على الجوع تمام، على سبيل المثال، الذي أعده الدكتور جوزيه غرازيانو دا سيلفا و Mauro Eduardo Del Grossi وCaio Galvao De Franca يبرز بوضوح الأسباب الكامنة وراء فعالية هذا البرنامج. وهو ينطوي على ميزات مبتكرة عدة ينبغي التعريف بها على نطاق أوسع. ويحدوني الأمل في أن تتحمل الفاو أو برنامج الأغذية العالمي أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مسؤولية إصدار التقرير السنوي "رصد الحماية الاجتماعية" حتى نتمكن من كسب الوقت في التعلم من الأمثلة الفعالة وغير الناجحة جدا.

وكما سبق وأن أشرت، سيتعلق تقريرا عام 2013 بالوقود الحيوي واستثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي. واقترحنا أيضا على المكتب أن يُتم النظر، خلال عام 2014، في الموضوعين التاليين لغرض دراستهما وتحليلهما بشكل معمق:

(1) دور الموارد المائية الحية في الأمن الغذائي
(2) التنوع البيولوجي الزراعي والموارد الوراثية والأمن الغذائي

ونظرا إلى تقاريرنا تستند إلى الطلب، فإنه يعود للجنة الأمن الغذائي العالمي تحديد أولوياتها في مسألة التماس المشورة العلمية من فريق الخبراء.

وأود أن أعرب عن امتناني للسفير Yaya Olaniran، رئيس لجنة الأمن الغذائي وأعضاء مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي على ما قدموه من مشورة وتشجيع. كما أعرب عن خالص شكري للسيدة Maryam Rahmanian، الرئيس المشارك وأعضاء اللجنة التوجيهية. فهم كلهّم يكرسون وقتهم بالمجان لهذا العمل المهم. كما أتوجه بشكر خاص

إلى حكومة فرنسا لإتاحة خدمات السيد Vincent Gitz للعمل كمنسق لفريق الخبراء. فهو ما فتئ يقدم خدمات بارزة ويتحمل إلى حد كبير المسؤولية عن قدرتنا على التقيّد بالجدول الزمني المحدد والبقاء ضمن إطار الاختصاصات المحددة.

وأود التوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة التوجيهية Catherine Bertini و Alain de Janvry وHuajung Tang الذين أخذوا على عاتقهم عبئا إضافيا من العمل من خلال عملهم كمشرفين على إعداد التقريرين. هذا وقد انعقد اجتماعنا الأخير في سان بطرسبرغ بفضل دعم حكومة روسيا والجهود الدؤوبة التي بذلها عضونا، Igor Tikhonovich. ونحن مدينون بالكثير لرؤساء وأعضاء الفرق المعنية بالدراسات لتفانيهم في إنجاح عملنا.

ومن الواضح أن عمل لجنتنا ما كان سيكون ممكنا لولا الدعم السخي للجهات المانحة. وأود أن أشكر على وجه الخصوص حكومات أستراليا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وآيرلندا والمملكة المتحدة وروسيا وإسبانيا وسويسرا لما قدمته من دعم سخي. ونحن نعمل بطريقة فعالية جدا من حيث التكلفة وميزانيتنا السنوية تبلغ حوالي 1 مليون دولار أمريكي تغطي جميع المصورفات بما فيها الترجمة. كما أود أن أشكر مختلف الخبراء البارزين الذين قدموا خدماتهم مجانا بسبب التزامهم بقضية الأمن الغذائي العالمي المستدام. ومن خلال مشاورات الكترونية مفتوحة، تمكنا من الحصول على مشورة عدد كبير جدا من العلماء من مختلف أنحاء العالم. ويسعدني أن أقول إنّ فرقنا استطاعت حشد عدد كبير أيضا من الخبراء من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (45 في المائة) ومن البلدان غير الأعضاء فيها على السواء (55 في المائة)، مما يجعل جهودنا بالفعل تكتسي طابعا عالميا.

السيد الرئيس، المندوبون الموقرون،

في 12 أغسطس/آب 2012، يوم اختتام الألعاب الأولمبية في لندن، أطلقت حكومة المملكة المتحدة برنامجا يهدف إلى إنقاذ 25 مليون طفل من التقزم الناجم عن سوء التغذية بحلول عام 2016 عندما ستنعقد الألعاب الأولمبية المقبلة في ريو دي جانيرو. وهذه مبادرة جديرة بالثناء ويحدوني الأمل أن تؤدي إلى نقل الروح الأولمبية إلى المعركة ضد الجوع. وعلى غرار الذين يتنافسون في الألعاب الأولمبية، لنطور الإرادة والعزم على إنجاح مساعينا.